



الرئيس: السيد ماغز ليكتوفت (الدائمك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٨ من جدول الأعمال

متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي

تقرير الأمين العام (A/70/136 و A/70/221)

مشروع القرار (A/70/L.5)

ومجتمعاتنا. والتقرير الأخير للأمين العام (انظر A/70/221) يسلط الضوء على جهود التثقيف والتوعية العامة المبذولة لإحياء وتخليد ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وفي هذا الصدد، أشيد بإدارة شؤون الإعلام على اختيار موضوع "المرأة والرق" موضوعاً لعام ٢٠١٥. وكما يقول أحد المؤرخين، فإن كون المرء عبداً وأنثى كان بمثابة تهديد ثلاثي - فالأمة هي شخص أسود في مجتمع من البيض ورقيق في مجتمع حر وامرأة في مجتمع يحكمه الرجال.

وعلى الرغم من الصعوبات، فإن السبايا من النساء الأفارقة تحملن القدر الأكبر من المسؤولية عن صون ونقل الثقافة والتقاليد التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هوية الشتات الأفريقي في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، كما نعرفها اليوم. ومن ثم، فإن موضوع هذا العام حسن التوقيت وذا صلة وينبغي أن نشيد بالنساء اللواتي أسهمن إسهاماً هائلاً في إلغاء الرق وتشكيل مجتمعاتنا. وأود أن أثنى على الالتزام الثابت للدول الأعضاء وما تتخذه من إجراءات لضمان أن تظل هذه المسألة من أولويات الجمعية العامة. وعلى وجه الخصوص، أود أن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إن مناقشة اليوم فرصة ممتازة للتأمل في التاريخ والدروس المستفادة والتقدم المحرز منذ إلغاء الرق وتجارة الرقيق. ومما لا شك فيه أن الرق لا يزال أحد أحلك الفصول في ماضينا. وفي هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإنه قد آن الأوان لأن نجدد التزامنا بزيادة الوعي العام بإرث الرق الذي لم يسبق له مثيل في بشاعته.

وبينما نجتمع اليوم، ينبغي أن نواصل تخليد ذكرى الأفارقة المستعبدين وذريتهم والاعتراف بإسهاماتهم في عالمنا

تضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الجمعية العامة. لقد تعاونت الجماعة الكاريبية والدول الأفريقية الأعضاء مع طائفة واسعة من الشركاء للتوصل إلى نص يعبر بحق عن توافق الآراء الذي حظيت به القرارات المماثلة خلال السنوات الماضية. والمشروع يحظى، كما جرت العادة، بالدعم الكامل للأعضاء كما يتبين في مشاركة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في تقديمه.

وأشكر الأمين العام على التقريرين المقدمين في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وأولهما يتعلق بحالة الصندوق الاستئماني والثاني بأنشطة التوعية التثقيفية بشأن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

لقد أنجزنا الكثير منذ المرة السابقة لنظر الجمعية العامة في هذا البند من جدول الأعمال. ولعل أبرز تلك الإنجازات الانتهاء من إقامة النصب التذكاري الدائم وإزاحة الستار عنه في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥. وسفينة العودة تحتل الآن مكانا بارزا هنا في مقر الأمم المتحدة تمشيا مع أحكام القرارات المتتالية. وزوار الأمم المتحدة لا يُبهرهم وجودها الأخاذ فحسب ولكن مما يلفت انتباههم أيضا قيمتها الرمزية وطابعها التفاعلي. وأعتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن امتنان أعضاء اللجنة المعنية بالنصب التذكاري الدائم، التي تشرفت جامايكا برئاستها، على الدعم الثابت من جانب الأعضاء في إنجاز المشروع. والمساهمات المالية المقدمة مذكورة في تقرير الأمين العام وقد أشرف مكتب الأمم المتحدة للشراكات على إنفاق كل دولار منها بحكمة.

ومما كفل جمع كل الأموال المطلوبة تدفق الدعم المالي في الأسابيع الأخيرة من حملة جمع الأموال والذي نشط بقوة خلال مأدبة غداء لإعلان التبرعات أقيمت في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وأنا فخورة بأن أقول إن النصب التذكاري قد تم الانتهاء منه في الوقت المقرر وفي حدود الميزانية. ويرجع الفضل في ذلك، بقدر ليس باليسير، إلى الدعم المقدم وكذلك

أعرب عن تقديري لتفاني الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ومجموعة الدول الأفريقية وما بذلته من جهود على مر السنين. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ اللجنة المعنية بالنصب التذكاري الدائم على جهودها الدؤوبة التي أدت إلى إنشاء النصب التذكاري الدائم لتخليد ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والذي جرت إزاحة الستار عنه في وقت سابق من هذا العام. ونحن ممتنون أيضا للدول الأعضاء والمنظمات والأفراد الذين ساهموا في إنشاء النصب وتطلع بشغف إلى الانتهاء من الخطوات النهائية في المشروع. كما أتطلع إلى التعاون بين الأمانة العامة والدول الأعضاء في الجمعية، وذلك بهدف الترويج للاحتفال سنويا باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، على النحو المبين في تقرير الأمين العام.

ولئن كان تقدم كبير قد أُحرز منذ إلغاء الرق وتجارة الرقيق، فإن كفاح الملايين من أحفاد الأفارقة الذين جرى استرقاقهم لم ينته بإسداد الستار على ذلك الفصل المظلم. والتحدي الذي نواجهه اليوم يتمثل في اتخاذ إجراءات متضافرة لمكافحة جميع أشكال التمييز، بما في ذلك العنصرية المؤسسية والتمييز بين الجنسين، وللغضاء على الأشكال والمظاهر المعاصرة للرق، بما فيها الاسترقاق الجنسي الذي تأتي النساء والفتيات على رأس ضحاياه. ويقع العديد من هذه المسائل في صلب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، والتي يجب أن يشكل تنفيذها أولوية لجميع الحكومات ولنا جميعا ومن المهم للغاية أيضا أن نحافظ على التزامنا السياسي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بهذه القضية.

أعطي الكلمة الآن لممثلة جامايكا لعرض مشروع القرار

A/70/L.5

السيدة ريتشاردز (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية):

يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/70/L.5 كيما تنظر فيه

الأمم المتحدة، ولا سيما اليونسكو، التي لديها موارد متميزة، مثل مشروعها لطريق الرقيق ومشروع التاريخ العام لأفريقيا.

وتنفيذ تلك البرامج والأنشطة يُسهم في تعزيز جهودنا الجماعية لبناء عالم من العدالة والمساواة، حيث يُقضى على الرقّ ويُعكس اتجاه آثاره المساوية. فلنجعل رسالة النُصب التذكاري دليلنا، إذ ينبغي لنا أن نعترف بالمأساة. فلنقم بتلقيح الحقائق والآثار. وينبغي لنا أن نفكر في الإرث. فلنعالج أوجه الخلل العامة، ولنصوّب الأخطاء ولنهزم عبودية العصر الحديث. وينبغي ألا ننسى أبداً.

السيد كاتاريا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكر الأمين العام على تقريره المقدمين في إطار بند جدول الأعمال. وأودّ أيضاً توجيه تحية صادقة للسفير كورتيناى راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، على جهوده الدؤوبة في جعل النُصب التذكاري الدائم "قوس العودة" واقعاً.

لقد تجذّر شرُّ الرقّ عميقاً في الجشع الاقتصادي والعنصرية والأشكال المختلفة من التمييز أثناء فترة الاستعمار والإمبريالية. وقد فقدَ الملايين حياتهم أثناء الرحلة الوسطى غير المسبوقة. وتهاوت الحضارة الأفريقية وتركت أثراً على المجتمع لا يمكن إنكاره لأجيال عديدة. وفي هذا السياق، يجب أن أذكر بأنّ رئيس الوزراء جواهر لال نهرو، في معرض كلمته في المؤتمر الآسيوي - الأفريقي في باندونغ عام ١٩٥٥، وهو يشير إلى الرقّ عبر المحيط الأطلسي، أعلن أنه ليس هناك أيُّ شيء أكثر ترويعاً ورُعباً من المأساة غير المتناهية لأفريقيا في بضع مئاتِ السنوات الماضية.

إنّ الكشف التاريخي عن النُصب التذكاري الدائم "قوس العودة"، في الأمم المتحدة في آذار/مارس هذا العام، كان بادرة صغيرة ولكنها هامة لذكرى ضحايا الرقّ الذين غيَّبهم النسيان المظلم. إنه يرمز إلى الإدانة من قِبَل المجتمع الدولي، التي طال

إلى التعاون مع إدارة الشؤون الإدارية والمخطط العام لتجديد مباني المقر والمهندس المعماري والمصمم، السيد رودني ليون، الذي عمل بكفاءة مهنية وتفان مثاليين.

إن سفينة العودة ليست مجرد نصب تذكاري للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي؛ إنها النصب التذكاري للأمم المتحدة؛ وهي ملك لنا جميعاً.

لقد أنشئت سفينة العودة غير أن عملنا لا يتوقف. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام عن أنشطة التوعية التثقيفية (A/70/221)، لا يزال هناك مجال واسع للعمل لتثقيف الأجيال الحالية والمقبلة بشأن حقيقة الرق وكيفية استمرار وكيف تمت معارضته وهزيمته، والأهم من ذلك، ما هو الإرث المتبقي الذي يتعين علينا التصدي له.

والعمل الذي تقوم به إدارة شؤون الإعلام، في المقرّ وعالمياً، في غاية الأهمية، لكي يمكن نشر رسالة النُصب التذكاري على نطاق واسع. وفي كلِّ من بلداننا ومناطقنا عملٌ يجب القيام به لمعالجة الموروثات العامّة والراسخة التي تؤدي عموماً إلى التمييز والتحديات المتباينة الأخرى التي يواجهها أحفاد العبيد الأفارقة.

إننا نواجه الظلم حيث نسعى إلى العدالة؛ ونواجه القهر حيث نسعى إلى التمكين؛ ونعاني التهميش حيث نسعى إلى التقدير. فهناك ندوب اجتماعية واقتصادية ونفسية بحاجة إلى شفاء، لكي نستطيع المضيّ قدماً بصورة صحيحة. ومع أنّ بعض الشفاء يجب أن ينطلق بحكم الضرورة من الداخل، فلا يمكن إنكار أنّ أكثر من ذلك بكثير يجب أن يأتي من الخارج.

ومن المخيب للظنّ تماماً أنّ دولاً أعضاء قليلة قدّمت معلومات بشأن الأنشطة التي تقوم بها لضمان الاستفادة من دروس الرقّ في إطار ولاياتها القضائية. وإنني أشجّع الدول الأعضاء على تنفيذ البرامج والأنشطة، بما يشمل دعم منظومة

الدول الكاريبية والأفريقية الأخرى العديدة التي قدّمت الزخم للسعي إلى التخليد تحليداً رسمياً ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

في وقت سابق من هذا العام، وفي يوم بارد وغائم في آذار/مارس، أثمرت جهود العديد من الدول الأعضاء والمنظمات والأفراد. وبإزاحة الستار عن النُصب التذكاري الدائم لضحايا الرق، ”قوس العودة“، فإنّ الزائرين والدبلوماسيين سيُذكّرون الآن بشكل صارخ بملايين مجهولي الأسماء الذين كابدوا معاناة تفوق الوصف، والذين فقدوا حياتهم. ومع إنجاز النُصب التذكاري، يكون قد أُغلق فصلٌ واحد من عملنا. ومع أنه لدينا سبب وجيه للرضى بهذا الإنجاز - الذي طال انتظاره - فإنّ علينا الآن الانتقال إلى العمل الذي ينتظرنا.

وكما يؤكد مشروع القرار A/70/L.5، فإنّ المسؤولية عن التثقيف بشأن أسباب الرق وتداعياته ودروسه تقع على كاهلنا بصفتنا دولاً أعضاء وبصفتنا أفراداً. ونحن في هذا الصدد ندعم جهود الأمم المتحدة، بما يشمل أنشطة إدارة شؤون الإعلام، للاستفادة من هذه الدروس عبر الثقافات والأجيال، ونشجّع جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها. وهي إذ تعتمد مشروع القرار، فإنها ستعترف بالروح التي لا تُقهر لملايين ضحايا الرق، وإذ تخلّد لهم، فإنها تتعهد بالاستفادة من دروس الماضي.

إنّ أحد أهم الأعياد في التقويم اليهودي هو عيد الفصح. فهذا العيد يستذكر الاسترقاق المرير للشعب اليهودي الذي استمر ٤٠٠ سنة ويحتفل بفرحة الحرية المكتسبة بعد أجيال من العيش في عبودية. ويتمثل جزء رئيسي من ذلك العيد، المعروف أيضاً بعيد الحرية، في تلاوة هذه الحكاية الملحمية على أسماع الجيل القادم. وفي الحقيقة، إنّ تعليمها بعناية هام جداً حتّى أنه لم يطرأ تغيير يُذكر على الاحتفال بعيد الفصح طوال مئات السنين.

وأنا أقول هذا لأنّ أحد المقاصد الأساسية لتعليم الماضي وتخليده يتمثل في توجيه كيفية تصرّفنا اليوم وكيفية تأثيرنا

انتظارها، والتي ستذكر الأجيال المقبلة بحزن دام أربعة قرون، ومأساة كابدها ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

والهند تتذكر مأساتها الذاتية من جراء الاستعمار وتصدير العمالة بموجب عقد تدريب مهني، أُطلق ليحل محلّ العبيد المحرّرين في أعمال زراعة السكر في المستعمرات البريطانية في ثلاثينات القرن التاسع عشر. وإننا نرحب بمشروع اليونسكو لطريق العمل الدولي بموجب عقود تدريب مهني، بصفته مكملاً لمشروع طريق الرقيق. ومساهمة الهند بمبلغ ٠٠٠ ٢٦٠ دولار للصندوق الاستئماني للنُصب التذكاري، تُحسّد مشاطرتها ألم ومعاناة البلدان المتضررة وشعوبها. ويسعدنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/70/L.5، المُعنون ”إقامة نُصب تذكاري دائم تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“، الذي قدّمته الجماعة الكاريبية، والذي دأبنا على المشاركة في تقديمه منذ عام ٢٠٠٧.

إنّ مشروع طريق الرقيق التابع لليونسكو قدّم مساهمة كبرى في الارتقاء بمستوى الوعي لتاريخ تجارة الرقيق والرق عبر المحيط الأطلسي وتداعياتهما. واعتبار فترة الأعوام ٢٠١٥-٢٠٢٤ العقد الدولي للمتحدّرين من أصل أفريقي، يتيح لنا الفرصة لإبراز وتقدير المساهمة الهامة التي قدّمته الشعوب المنحدرة من أصل أفريقي للمجتمعات الحديثة.

ويتعيّن على المجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لمضاعفة جهوده وتخصيص المزيد من الموارد لتعزيز وحفظ كرامة وقيمة جميع بني البشر، ولا سيما النساء والفتيات الضعيفات، وللنضال من أجل القضاء التام على الرق بكل مظاهره وأشكاله المعاصرة، كما هو متوخّى في إعلان ديربان.

السيد أميهاي بيفاس (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونشكر أيضاً وفد جامايكا على قيادته المتعلقة بهذه المسألة، ونقدّر

بالاحتفال السنوي الثامن باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي تحت عنوان "المرأة والرق"، والذي تزامن مع إزاحة الستار عن النُصْب التذكاري الدائم "سفينة العودة"، تخليداً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

ونحن سعداء بأن السفينة وجدت مرسى دائماً وبارزاً في مقر الأمم المتحدة. ونأمل ونعتقد أن النُصْب التذكاري سيساعد الزائرين وعامة الجمهور والطلبة والوفود وموظفي الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين على فهم مأساة الرق عموماً وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي خصوصاً، والتفكير في إرثها. ومع أن النُصْب التذكاري يمسد بما يكفي صورة كئيبة للمأساة، فإنه سيكون من المفيد كثيراً استخدام تكنولوجيا الدليل الصوتي لتقديم تعليق منطوق مسجل للزائرين.

لقد حققت مبادرة النُصْب التذكاري الدائم نجاحاً كبيراً. لذا، فإننا نودّ أن نشكر ونُحيي اللجنة المعنية بالنُصْب التذكاري الدائم على جهودها الدؤوبة لضمان إتمامه الناجح. ونشكر أيضاً إدارة شؤون الإعلام ومكتب رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين وشركاء مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على ضمان نجاح الاحتفال باليوم الدولي. وننوه بأهمية صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للشراكات - النُصْب التذكاري الدائم ونشكر جميع الدول الأعضاء والمنظمات والأفراد الذين ساهموا فيه بسخاء.

إنّ الأشكال المعاصرة للرق مستمرة في أجزاء عديدة من العالم على الرغم من إلغائه وتصنيفه باعتباره جريمة ضد الإنسانية. وبحسب منظمة العمل الدولية، فإنّ نحو ٢١ مليون رجل وامرأة وطفل في العالم يعيشون أحد أشكال الرق، مما يعود بربح قدره نحو ١٥٠ بليون دولار سنوياً على الأشخاص عديمي الضمير الذين يجبرونهم على ذلك وعلى العصابات الإجرامية. والأدهى من ذلك هو أنّ بعض ضحايا هذه الرذيلة

على الأجيال القادمة. وينبغي أن تجرنا معرفتنا وفهمنا لظلم الماضي على التصرف حين يتردد صده في الحاضر. لذا، يجب أن ندرك أنّ الذراع الطولى للرق ما برحت تلامس العالم المعاصر. وإرث الرق ما زال حياً في التمييز والتفاوت والعنصرية والتحيز. وأنسب تحية يمكننا توجيهها إلى ضحايا الرق هي معالجة هذه المسائل والالتزام بمكافحة العبودية المعاصرة بجميع أشكالها. فحيثما أكره طفل على العمل الشاق وحيثما يبع شخص للبعاء، علينا أن نضع المسؤولية التي تقترن بالتذكر موضع التنفيذ.

ختاماً، إنّ إسرائيل فخورة بأنها قد أدّت دورها في تخليد ذكرى ضحايا الرق، بالمساهمة في صندوق النُصْب التذكاري الدائم، وبالمشاركة في تقديم مشروع القرار الحالي، مثلما فعلنا في كل سنة. ونحن ممتنون على هذه الفرصة.

السيد كاغاندا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إنّ وفد بلدي يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للنظر في البند ١١٨ من جدول الأعمال، المعنون "متابعة الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي". وإننا نشكر ونُحيي البعثة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة وأعضاء الجماعة الكاريبية على تيسير مشروع القرار A/70/L.5، الذي سيعتمد في إطار هذا البند من جدول الأعمال، والذي شاركت في تقديمه بطبيعة الحال تنزانيا وغيرها من أعضاء مجموعة الدول الأفريقية.

ونودّ أن نوجّه كلمة تقدير إلى أميننا العام الفذّ لإشرافه على تنفيذ القرارات التي اعتمدها هذه الهيئة في إطار هذا البند، كما يتبين في تقريره الأخيرين المعروضين علينا.

إنّ الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وعلى شواطئ المحيط الهندي وفي أماكن أخرى، كانا مأساة عالمية يجب تشاطر إرثها مع الأجيال الحالية والقادمة بهدف منع تكرارها بأية صيغة أو شكل. وهذا ما يجعل وفد بلدي يرحب

الجنسية. لذا، فإنه من المناسب جداً التصدي لهذه التحديات، بما في ذلك في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي اعتمدها مؤخرًا. ويتعين علينا بناء شراكات أكبر لمعالجة الأسباب الجذرية لتلك المشاكل. فالفشل ليس خياراً.

ختاماً، يؤدّ وفد بلدي توجيه تحية مميزة إلى العدد الكبير من النساء من ضحايا الرق اللواتي كابدن معاناة تفوق الوصف واعتداءات من قبل جلاّديهنّ، واللواتي طالبن بإلغاء الرق وتجارة الرقيق ونجحن في نقل الثقافة الأفريقية الثرية والحيوية إلى أحفادهنّ.

لن يُسى أبداً ثباتهن وصمودهن بشكل لا يصدق، اللذين وصفتهما السيدة سيلفيان ضيوف وصفاً بليغاً في خطابها الرئيسي الذي ألقته خلال شهر آذار/مارس (انظر A/69/PV.83)، وعرضت ذلك الثبات وذلك الصمود، ممثلات مثل لوبيتا نيونغ، وأنجنو إيس، وأوبرا وينفري بشكل رائع في أفلامهن، التي تحمل عناوين: ١٢ عاماً في العبودية، وكتاب الزنوج، والمحبوب. ويقع علينا جميعاً واجب منع الفظائع التي وقت خلال السنوات الماضية، والعمل على بناء مستقبل مزدهر للبشرية جمعاء، مستقبل خال من العبودية بجميع أشكالها ومظاهرها. يمكن تحقيق ذلك المستقبل، وعلينا أن نقوم بدورنا.

السيد رويث بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): إن إعلان وبرنامج عمل ديربان يقران بأن الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، هما مأساتان فظيعتان في تاريخ البشرية، ليس بسبب وحشيتهما الفظيعة فحسب ولكن بسبب نطاقهما، وطابعهما المنظم، وعلى وجه الخصوص، إنكارهما لجوهر الضحايا. ويعترف الإعلان أيضاً بأن الرق وتجارة الرقيق، ولا سيما تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، تشكل وكان ينبغي أن تشكل دائماً جريمة ضد الإنسانية.

هم من أحفاد الأشخاص الذين عاشوا أهوال تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وهم بالتالي يعيشون مجدداً جزءاً صغيراً من تاريخ الماضي المظلم. وفي هذا السياق، فإن القرار ١٩/٦١ كان دقيقاً تماماً في الإقرار بأن تجارة الرقيق والرق يقعان في صلب حالات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي العميق والكرهية والتعصب الأعمى والعنصرية والتحيز، التي يعاني منها اليوم السكان المنحدرون من أصل أفريقي. وفي ضوء ذلك، نوّد أن نوّكد ما يلي.

أولاً، إننا ندرك أهمية تثقيف وإطلاع أجيال الحاضر والمستقبل بشأن مأساة الرق وتجارة الرقيق ودروسها وتاريخها وعواقبها، والتي تشكل إحدى النقاط الوضيعة في تاريخ البشرية، كما وُصفت ذات مرة في هذه القاعة.

ثانياً، إننا نقدر أهمية التمسك بحقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بالمساواة وكرامة البشرية جمعاء دون أي تمييز. ونذكر أنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمده هذه الهيئة في عام ١٩٤٨ ينصّ على أنه لا يجوز إخضاع أحد للاسترقاق أو الاستعباد، وأنّ الرق وتجارة الرقيق محظوران بجميع أشكالهما. وعلينا إعمال هذه الحقوق، بما في ذلك عبر سنّ التشريعات الوطنية الملزمة. ويجب أيضاً أن نضع موضع التنفيذ الأحكام ذات الصلة في إعلان وبرنامج عمل ديربان، الذي يحظى اليوم بالأهمية نفسها التي حظي بها قبل نحو عقد ونصف العقد.

ثالثاً وأخيراً، إننا ندرك أهمية القضاء على الفقر بجميع أشكاله ومظاهره، وأهمية معالجة التفاوت المزمّن المستمر بين البلدان والمجتمعات وداخلها. ونعرف جيداً أنّ الفقر والتفاوت الذي طال أمده والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فضلاً عن النزاعات، هي أمور تُعرّض أفراد المجتمع الضعفاء - ولا سيما النساء والفتيات والفتيان - للعديد من الويلات، بما فيها الرق المعاصر والعنف الجنسي والانتهاكات

ونعتبر أصلنا الأفريقي أحد أهم ثرواتنا. وفي هذا السياق، تكرر كولومبيا أهمية القرار ١٦/٦٩، الذي أعلن موضوع "العقد الدولي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي: الاعتراف والعدالة والتنمية". ونحن نعتقد أن هذا الإعلان يشكل فرصة كبيرة للحكومات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، لتوحيد جهودهم سعياً لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في اعتماد سياسات عامة فعالة تهدف إلى إحداث فرق على مدى السنوات الـ ١٠ المقبلة.

ويفتح العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي ٢٠١٥-٢٠٢٤، الذي أعلنته الجمعية العامة ورحبت به دول أمريكا اللاتينية والعالم، المجال لمعالجة الكارثة الإنسانية المتمثلة في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، استناداً إلى حقيقة أنه من غير الممكن في أي جزء من العالم، بناء أمة من نقطة بداية تتسم بالإقصاء والتهميش وإنكار الآخر، ولا سيما عندما يضحى هذا الآخر بحياته أو حياتها، من أجل الثروة المادية والرمزية لبلداننا ومجتمعاتنا. ويسعى العقد إلى اعتراف المجتمع الدولي بأن المنحدرين من أصل أفريقي يمثلون مجموعة محددة ينبغي تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بها، وحمايتها. إن للمجتمعات المحلية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي، الحق في المساواة وعدم التمييز، والتوعية بالاثنيات والأعراق، والتعليم والمشاركة والاندماج في المجتمع.

لقد أطلق العقد في كولومبيا، في ٢١ أيار/مايو من خلال حملة وطنية بعنوان "وقت مناهضة العنصرية". وبعد بضعة أشهر، كرست خطة التنمية الوطنية المنصوص عليها في القانون، التزام الدولة الكولومبية بالعقد، من خلال اتخاذها تدابير من قبيل الخطة التي مدتها ١٠ أعوام، للكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، وهو نظام خاص بالرايزال التي هي مجتمعات محلية خاصة بالسود المنحدرين من سان أندريس التي تمثل إحدى المجتمعات المحلية في جزيرتنا الواقعة في منطقة

وفي إطار إحياء هذه الذكرى السنوية، تحتفي كولومبيا بالاعتماد الوشيك لمشروع القرار A/70/L.5، بشأن النصب التذكاري الدائم، للتذكير بضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ومن دواعي سرورها الانضمام إلى مجموعة الدول التي قدمت مشروع القرار، كما قمنا بذلك بشكل تقليدي فيما يخص هذا الموضوع. إننا نحتفل أيضاً بإقامة نصب سفينة العودة، في مقر الأمم المتحدة، كنصب تذكاري دائم للضحايا و كاعتراف بمساهماتهم، وإرث حياتهم، وفي كثير من الحالات، كاعتراف بمقاومتهم الباسلة.

إن المجتمعات المحلية من السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين يعيشون الآن في جميع مناطق العالم، أمامهم طريق طويل للمطالبة بحقوقهم، وقد أسمعوا أصواتهم في مجتمعاتنا، لزيادة الوعي بحقوق الإنسان، والإسهام بشكل قيم في ثقافتنا وهوياتنا كشعوب ودول. في أمريكا، مما أثرى كولومبيا بوجه خاص، الإسهامات الثقافية وعمل السود الذين جلبتهم تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي إلى أراضيها. إن مدنا مثل قرطاجنة وبويايان وسانتافي دي أنتيوكيا قد عانت من هذا الإرث المؤلم. ويتجسد ماضي الملايين من الرجال والنساء الذين جلبوا من أفريقيا في أهم مظاهرنا الثقافية، وفي لغتنا، ومطبخنا وعلومنا وفنوننا. إننا نذكر أيضاً بالإسهامات في الحرية التي قام بها أحفاد البانتو، وأنزيكوس، وميناس، وفيسفرس وكونغوس، في البلدان الأمريكية، ولا سيما كولومبيا، إلى جانب كفاح المجتمعات المحلية المتمتعة بالحكم الذاتي للعبيد الفارين من الرق، بما في ذلك جيوشها الوطنية.

لنلك الأسباب، هناك جسر ثقافي طويل هو بمثابة تأكيد للحياة بين بلداننا والبلدان الأفريقية، يجعل من غير الوارد التمييز ضدها على أساس استرقاقها في السابق. إن وجود ثقافات من أصل أفريقي يثري هويتنا، ويعطيها طابعاً متعدد الثقافات. محتوى إنساني غني. كولومبيا بلد متعدد الأعراق،

من خلال استيراد العبيد. إفرحوا يا إخواني، بعرقلة الطرق التي جلبت العبودية وشروها الرهيبة على الأفارقة.“

من دواعي سرورنا نحن أيضا اعتراف الأمم المتحدة بالتاريخ المير لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، من خلال نصب التذكاري الدائم، ”سفينة العودة“، الذي جرت إمطة اللثام عنه خلال شهر آذار/مارس الماضي. ومن دواعي سرور الولايات المتحدة الانضمام إلى أكثر من ٩٠ دولة من الدول الأعضاء التي أسهمت في دعم إقامة نصب تذكاري دائم، صممه مهندس معماري أمريكي من أصل هايتي، هو رودني ليون، وذلك النصب القائم في مقر الأمم المتحدة هو بمثابة تخليد عام لذكرى جميع ضحايا العبودية. إن الولايات المتحدة تدعم هذا المشروع الهام في شراكة مع آخرين كثيرين تعاونوا معا لمحاربة الظلم، مع القيادة الخاصة للدول الأعضاء، وبعثة جامايكا، والجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي.

إن الولايات المتحدة كمجتمع متعدد الثقافات، تؤمن بقوة بنشر الوعي بكفاح جميع الذين وقعوا ضحية للعبودية. وبينما نفتخر بالتقدم الهائل الذي أحرزناه في أمتنا العظيمة، التي تقودها تلك القيادات النسائية التاريخية كهارييت توممان، وسيغورنر تروث، وفاني لو هامر، وايبلا بيكر، فإننا ندرك أيضا بأن آثار الماضي لا تزال قائمة. وبناء على ذلك، فإننا حريصون على تثقيف الأجيال القادمة بهذا الماضي المساوي كوسيلة لمكافحة العنصرية والتحيز.

وتواصل الولايات المتحدة المضي قدما على طريق القضاء على التمييز في بلدنا، وكذلك الانضمام إلى المجتمع الدولي لإيجاد عالم تسوده الحرية والمساواة للجميع. وفي هذا السياق، فإن الولايات المتحدة فخورة بأن تكون إحدى الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا، ودعم الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة لمحاربة الظلم والتعصب العنصريين. أيضا، نحن فخورون بانضمام أكثر من ١٢٠ عمدة أمريكيي للتحالف الدولي للمدن المناهضة للعنصرية، وهي مبادرة أطلقتها منظمة اليونسكو.

البحر الكاريبي، والتعويض عن الضريبة العقارية المفروضة على الأراضي الجماعية للمجتمعات المحلية التي يقطنها السود.

لقد أتاح إقرار الدستور السياسي لبلدي، بأعراق كولومبيا وتعدد ثقافتها، الاعتراف بها كدولة ذات ثروة ثقافية هائلة على أساس اختلاف واستقلالية فئاتها السكانية المختلفة. وقد سمحت تلك المبادئ للبلد، بتعميق فهمه لتاريخه، وتاريخ سكانه. ويشكل تعريف المجتمع بذلك التاريخ، إحدى أهم الاستراتيجيات للقضاء على التمييز العنصري، لأن ذلك يسمح لنا حتى الآن بتسليط الضوء على دور كل مجتمع من هذه المجتمعات المحلية في تنمية البلد والأمة.

واليوم، ونحن نشارك في الاحتفال هذا العام بالذكرى ٢٠٠ لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، فإننا نذكر بالضحايا و بإسهامهم الكبير الذي لا يقدر بثمن في كل دولة من دولنا. ونضم مرة أخرى، صوتنا لضمان عدم تكرار هذه الفترة المخزية في تاريخ البشرية أبدا.

السيدة باتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أمثل الولايات المتحدة اليوم في هذه المناسبة الهامة للاعتراف بإحياء الذكرى السنوية الـ ٢٠٠ لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

فقبل مئتين وسبع سنوات، في ١ كانون الثاني/يناير ١٨٠٨ في مدينة نيويورك، إختار الشاب بيتر ويليامز الإبن، الذي يصف نفسه بأنه ينحدر من أفريقيا، والذي سيصبح فيما بعد قسا رائدا وأحد الدعاة البارزين لإلغاء الرق، التنويه بتاريخ سريان التشريع الذي يلغي تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في كلمة بعنوان ”كلمة عن إلغاء تجارة الرقيق“. وقال في تلك اللحظة:

”إفرحوا يا من تنحدرون من أصل أفريقي! لم يعد بوسع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا المستعمرات الواسعة لبريطانيا العظمى، السماح بالتجارة المهينة، في الجنس البشري: ولم يعد بإمكانها زيادة البؤس الأفريقي،

نور سلطان نزارباييف، أثناء تدشينه في عام ٢٠٠٢ للنصب المخصص لضحايا القمع السياسي. وقال "علينا أن نتذكر عدم دفن رؤوسنا في الرمال، بل أن نعمل على منع حدوث مثل هذه المآسي في الحاضر وفي المستقبل". وعلينا أن نتذكر المآسي التاريخية في كل يوم من حياتنا، في كل فكرة، وفي كل قول وفعل، وليس فقط في الاحتفالات التذكارية.

إن بلدي، في تشريعاته الوطنية، يدين ويحظر الإبادة الجماعية، والفصل العنصري، وجميع أشكال التمييز العنصري، والدعاية والتحريض على التفوق العرقي والوطني والديني. وتؤيد كازاخستان إنشاء المنظمات والحركات المتعددة الأعراق والإثنيات الشاملة للجميع. ولدى بلدنا، الذي تعيش فيه ما يناهز ١٣٠ مجموعة عرقية و ٢٠ طائفة دينية بشكل سلمي، هيئة دستورية فريدة من نوعها لضمان الوئام بين الأعراق، التي هي جمعية شعب كازاخستان، وهي هيئة عامة لديها تسعة مقاعد في البرلمان. إننا نعقد بانتظام كل ثلاث سنوات في أستانا، مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، كمنصة للحوار بين الزعماء الروحيين، لتعزيز الاحترام المتبادل والتفاهم في جميع أنحاء العالم، وبالتالي الإسهام في إحلال السلام والأمن.

ويعتبر بلدي تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي إحدى المحطات الأكثر مأساوية في تاريخ البشرية، ولا تزال آثارها مستمرة حتى الآن، وتلحق أضرارا جسيمة بحقوق الإنسان والقانون الدولي. ويتطلب تراجع احترام القانون الدولي منا جميعا التأكيد على مبادئه الأساسية، والتزامنا بالحفاظ عليها، للتغلب على التحديات المقبلة. وخلال المناقشة العامة لهذه الدورة، اقترح رئيس كازاخستان عقد مؤتمر دولي للأمم المتحدة على أعلى مستوى، بهدف التأكيد على المبادئ الأساسية للقانون الدولي (انظر A/70/PV.13).

لقد شاركت كازاخستان في تقديم مشروع القرار A/70/L.5، بعنوان "إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي" لتأكيد التزام بلدي القوي بمكافحة التمييز العنصري والعنصري،

وكانت شبكة الولايات المتحدة الأمريكية الجزء الأسرع نموا في الائتلاف العالمي. وسيرى ممثلو الأمم المتحدة والمسؤولون الحكوميون، جنبا إلى جنب مع المجموعات السياحية، والزوار وطلاب المدارس النصب التذكاري "سفينة العودة".

إن النصب التذكاري هو بمثابة تذكير ليس فقط بالمظالم الفظيعة التي وقعت في الماضي، ولكن أيضا بمسؤوليتنا المشتركة عن تحقيق التطلعات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بشكل كامل. ويجب أن نستمر في دراسة تاريخ وإرث العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. كما يجب علينا ألا ننسى أبدا المأساة الإنسانية المروعة، والشجاعة المعنوية لأولئك الذين عملوا على وضع حد لها.

السيد رهنولين (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نحيي في ٢٥ آذار/مارس من كل عام، ذكرى ضحايا الرق. ويمثل اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، أيضا تذكيرا مناسبا باستمرار العديد من الأشكال الحديثة للرق والصور النمطية القائمة منذ فترة طويلة والتحيز، مما يتطلب اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف ومتضافرة وقوية.

لم تنته العبودية بإلغائها في القرن التاسع عشر. بل لا تزال سائدة من خلال طرق عدة، بشكل أو آخر، في كل بلد تقريبا في العالم. وتأخذ هذه الممارسة غير القانونية، شكل النساء العالقات في الدعارة، وإرغام الأطفال والكبار على العمل في الزراعة والعمل المتري، والمصانع، والورش التي تستغل العمال وللأسف، لا تزال الممارسة غير القانونية للعبودية تفسد العالم المعاصر. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، يعاني حوالي ٢١ مليون رجل وامرأة وطفل، في جميع أنحاء العالم من شكل من أشكال العبودية. إن الرق المعاصر يأخذ أشكالا مختلفة، ويؤثر على الناس من جميع الأعمار والأجناس والأعراق، ويقيد حرياتهم.

إن أفضل ملخص لما تعلمناه من التجارب المأساوية السابقة في هذا الجزء من العالم، يتمثل في كلمات رئيس كازاخستان

بأصوله الأفريقية التي تتجسد في خصائصه وسماته الثقافية. وقد اغتنت الثقافة والهوية الكوبيتين بالإرث الأفريقي. وكان الرقيق المحررون وذرياتهم من الفاعلين الرئيسيين في مختلف مراحل الكفاح الذي مكن الشعب الكوبي من ممارسة حقه في تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، ضحت كوبا بدمائها من أجل تحرير أفريقيا، وهي قارة ستظل البشرية بأسرها مدينة لها إلى الأبد.

وكما قال الزعيم التاريخي للثورة الكوبية، فيدل كاسترو روث، في البيان الذي أدلى به في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في ديربان في عام ٢٠٠١:

”لقد شكّل الاستغلال الذي فرض على شعوب قارات ثلاث، بما في ذلك آسيا، إلى الأبد مصير وحياة ما يربو على ٤,٥ بليون شخص يعيشون في العالم الثالث اليوم في ظروف مروعة من الفقر والبطالة وارتفاع معدلات الأمية ووفيات الرضع وتدني المعدلات الصحية وانخفاض العمر المتوقع، علاوة على العديد من الكوارث الأخرى التي لا تحصى في واقع الأمر. وإلهم القرون، وهم الذين يستحقون التعويض عن الجرائم الشنيعة التي ارتكبت بحق أسلافهم وشعوبهم“.

وقد كانت البلدان المتقدمة النمو، ومجتمعاتها الاستهلاكية، اللذين تقع عليهما المسؤولية عن تسارع تدمير البيئة على نحو لا يمكن وقفه، المستفيد الرئيسي من أعمال الغزو والاستعمار والرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، علاوة على الاستغلال والإبادة الرهيبة لمئات السكان في الجنوب. وتؤيد كوبا تماما طلب التعويض المقدم من قبل البلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وكوبا أيضا من دعاة المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تطالب بها البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا في سياق علاقاتها الاقتصادية والدولية. وتعرب كوبا عن

وإعلاء كرامة الإنسان والحرية، وتوفير العدالة للجميع، التي تعد الشروط الأساسية لتحقيق السلام والأمن.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن كوبا تولي أهمية خاصة لإحياء الذكرى المثوية الثانية لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وكوبا فخورة بتقديم مشروع القرار A/70/L.5، المعروض علينا اليوم.

ونؤكد من جديد الإعلان الخاص لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يؤيد إقامة نصب تذكاري دائم تكريما لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ونحن نؤيد أيضا خطة العمل التي وضعتها الجماعة، فيما يخص المنحدرين من أصل أفريقي، في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي اعتمدت في سياق مؤتمر القمة الثالث الذي عقد خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، في كوستاريكا. إن كوبا ترحب بكل من العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، وبالموافقة على برنامج الأنشطة في إطار العقد، وتكرر التزامها بمواصلة المشاركة بنشاط في الجهود المبذولة لتنفيذه بشكل فعال، وبدعمها.

في كوبا، كما هو الحال في بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يمكننا أن نرى النتائج المترتبة عن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وقد جلبت تلك التجارة المشينة ما يناهز ٣٠٠ ٠٠٠ أفريقي إلى جزيرتنا. وقد اختطف هؤلاء الرجال والنساء والأطفال الأفارقة من قراهم وأسرهم، وتم بيعهم كعبيد على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي. وظهرت هوية الأمة الكوبية من اختلاط ثقافات مختلف المجموعات العرقية في الظروف الصعبة للاستعمار ولاحقا خلال حقبة الاستعمار الجديد.

وفي عام ١٩٥٩، بدأنا مرحلة من التكامل الحقيقي وسلّمنا بقيمة جميع مكونات الثقافة الكوبية. فنحن أساسا خليط من المنحدرين من أمريكا اللاتينية والأفارقة. وبيننا أيضا تأثيرات من آسيا وشعوب أمريكا الأصلية. ويعتز الشعب الكوبي كثيرا

من التعصب والتمييز والرق. وننوه بأحكام وشروط الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والوعد الذي ينطوي عليه. ونحيط علما أيضا بتطلعات هذه المنظمة النبيلة، ولكن لا ضمان للمستقبل، وينبغي لنا جميعا نحن الدبلوماسيين إلى جانب قادة الرأي وذوي النفوذ، التأكد من التحلي باليقظة على نحو مستمر إزاء مسألة الرق بجميع أشكاله، كي نكفل حرية وعدالة العالم الذي نود العيش ونخلفه للأجيال المقبلة حقا، وكما نود له أن يكون.

لقد كان لي شرف الاجتماع في إحدى القرى الكوبية بعدد من المنحدرين من الرقيق الذين ما زالوا يتغنون بأغاني قرية فريتاون في سيراليون بغرب أفريقيا. وتمكن فريق تصوير أفلام الفيديو من تسجيل هذه الأغاني في كوبا، فضلا عن الذهاب إلى غرب أفريقيا سعيا إلى إيجاد أصل هذه الأغاني. وحين أدركنا شريط تلك الأغاني في تلك القرية في سيراليون، سرعان ما تعرّف عليها المسنون في القرية الذين صاحوا: هذه أغانينا، وهذه هي الأغاني التي كانت تغنيها لنا جداتنا. وقد تم التسليم بهذه الأغاني إذ كانت نتيجة هذا الاكتشاف ذهاب بعض الأفراد من تلك القرية الكوبية إلى سيراليون والالتقاء بأفراد من تلك القرية هناك. ومع أن حاجز اللغة كان يفصل بينهم، إلا أن العبارة الوحيدة التي تمكنوا من فهمها معا هي "إنهم نحن". وعبارة أخرى، هؤلاء أهلنا وأبناء عمومنا وشقيقاتنا، أي ذريتنا.

ومع أن بؤس الرق قد وُحِد بين الكثير، إلا أن وعد المستقبل بالنسبة لنا يكمن في إدراكنا لأن بوسع صمود المنحدرين من أصل الرق أن يصنع مستقبل العالم الذي نصبو إلى العيش فيه. وإذ نحتفل ونحيي ذكرى هذه المناسبة، فإن علينا أن نكرس أنفسنا مجددا لما يتعين علينا القيام به. وإذ نرحب بقيادة جامايكا في هذا الصدد، فإن علينا جميعا أداء دورنا كي نكفل الوصول إلى العالم الذي نرغب في العيش فيه حقا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة البند ١١٨ من جدول الأعمال.

رفضها لتكدس الثروة بصورة مخزية وأنانية لدى القلة بوصفه المخطط الرئيسي للعوامة الجارية.

تولى الرئاسة الرئيس بالنيابة، السيد زينسو (بنن).

وختاما، نؤكد مجددا أهمية تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، مثل اليونسكو، فيما يتعلق بهذه المسألة. وذلك هو الحد الأدنى الذي يستطيع المجتمع الدولي القيام به إزاء الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية بواسطة الرق وتعرّض الأفارقة لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

السيد مينا (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يسرني حقا أن أمثل سيراليون في هذا الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق. ونحن ممتنون حقا للقيادة التي وفرتها جامايكا، وثنني على السفير راتراي، لقيادته للجنة التذكارية التي أدت إلى إنشاء النصب التذكاري لسفينة العودة الذي صممه المعماري الأمريكي الهايتي، رودني ليون، وتولى الإشراف عليه المهندس غاربر ملبورن، من سيراليون.

وإذ نحتفل بأرواح الأشخاص المفقودين، فإن علينا أن نحتفل بصمود ذريتهم. وإذ نحن نحتفل بأرواح الأشخاص المفقودين، فإن علينا أيضا توعية أولئك الذين هم بحاجة إلى تعلم الدروس المستفادة من تجارة الرقيق. وهناك أسماء لأمعة بعينها حقا حين نتكلم عن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ولكن قد لا نكون جميعا على علم بها. فالأسماء من قبيل أمينة وكيب كوست وجزيرة غوريه وجزيرة برونس، تمثل جميعا مواقع تم فيها إضفاء الطابع التجاري على تجارة الرقيق في الساحل الغربي لأفريقيا.

وتؤيد جميع الوفود الإلغاء الكامل لتجارة الرقيق، غير أن علينا أن ندرك أنه وبالرغم من تراجع مد الرق، إلا أنه لم يختف تماما، وأن علينا التحلي باليقظة دائما. ويجب أن نولي الاهتمام اللازم للتأكد من إمكانية الوصول إلى عالم خال حقا

الأطلسي. وهما يندرجان بين المصادر والمظاهر الرئيسية للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وبناء على ذلك المفهوم الذي تم التسليم به في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية المعقود في عام ٢٠٠١، وافقت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧ على إنشاء نصب تذكاري دائم في مبنى الأمم المتحدة لتكريم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وعن طريق العمل معا بروح من الوحدة من جهة لتكريم ضحايا الرق، فضلا عن التسليم وإحياء ذكرى مظاهر التمييز العنصري هذه. فقد شهدنا ببالغ السرور في آذار/مارس رفع الستار عن النصب التذكاري لسفينة العودة.

ونعرب عن تقديرنا لعمل لجنة الدول المهتمة المعنية بالإشراف على مشروع النصب التذكاري، ونشيد بجهود جامايكا، والجماعة الكاريبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، فضلا عن التبرعات الطوعية السخية المقدمة من الدول الأعضاء، والتي تعززت بالتمويل من المؤسسات والأفراد.

وسيدكرنا النصب التذكاري مثلما سيدكر أسلافنا دائما بذلك الإرث المأساوي لتجارة الرقيق، وبضرورة مواصلة مكافحة العنصرية والتعصب. ونرى أن المشروع قد بدأ العمل عليه للتو. ويساعدنا النصب التذكاري على تذكر الماضي وما يترتب عن العنصرية والتعصب. ويجب أن نعمل معا على زيادة وعي الأجيال الحالية والمقبلة وتنقيتها وتنويرها فيما يتعلق بمسببات الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، علاوة على النتائج والدروس المستفادة منهما. وينبغي بذل قصارى الجهود في ذلك الصدد، وسيكون الاتحاد الأوروبي دائما في صدارة الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك تحتتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/70/L.5 المعنون ”إقامة نصب تذكاري دائم تخليدا لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي“.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/70/L.5، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، إكوادور، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، آيسلندا، باراغواي، البوسنة والهرسك، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جورجيا، ساموا، سان مارينو، السلفادور، السويد، شيلي، صربيا، الصين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، كازاخستان، كوستاريكا، كولومبيا، ليختنشتاين، ماليزيا، ملديف، منغوليا، موناكو، النرويج، نيبال، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، اليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): لقد اعتمدت الجمعية العامة مشروع قرار مماثل في الدورة السابقة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تُقر اعتماد مشروع القرار A/70/L.5 دون تصويت؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.5 (القرار ٧/٧٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمتكلم الذي يود التكلم تعليلا للموقف بعد اتخاذ القرار.

وأعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد وايتلي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

يمثل الرق وتجارة الرقيق جريمة ضد الإنسانية وينبغي اعتباره كذلك دائما، وخاصة تجارة الرقيق عبر المحيط

عام ١٩٩٨ حين إنشائه. ومن ناحية أخرى، لم يعد الصندوق الاستئماني الذي أنشئ في عام ٢٠١٠ الوسيلة الأكثر كفاءة وشفافية لتمويل المكتب.

ومن الضروري وضع آليات تكفل المساواة فيما يتعلق بالموارد المتاحة للصندوق الاستئماني، فضلا عن أصل تلك الموارد وطريقة استخدامها. ويجب أن نفكر بصورة جماعية في أفضل السبل الممكنة لضمان تكيف مكتب الرئيس على أعلى معايير الشفافية. ولقد ناقشنا هذه المسائل في السنوات السابقة في إطار المناقشات بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة. ولا يمكننا مواصلة التأخير في حل هذه المشاكل، وقد حان وقت العمل الآن.

وثمة نقطة أخرى أود أن أتطرق إليها: ضرورة مراعاة التوازن في التمثيل الجغرافي فضلا عن المساواة بين الجنسين في وظائف المنظمة. وهذا يقودنا إلى تأكيد النداء الموجه إلى دعوة النساء المرشحات لشغل الوظائف العليا، والتي يتعين شغلها في العام المقبل. وبعد تعاقب ثمانية أمراء عامين وانقضاء سبعة عقود من رئاسة الرجل لإدارة المنظمة، ومع الأخذ في الاعتبار بكل ما تبذله الأمم المتحدة لأجل تمكين المرأة، فقد حان الوقت لأن نواصل صنع التاريخ والتأكد من شغل المرأة لذلك المنصب الهام. ويتمثل جانب آخر باعث على القلق في حسن التوقيت وتحديث التقارير التي نتلقاها. وتؤكد الأرجنتين ضرورة تنفيذ أحكام القرار ١٩٠/٤٦، التي تنص على أنه يجب أن تقدم الأمانة العامة الوثائق ذات الصلة قبل ستة أسابيع، وباللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

أخيرا، وفيما يتعلق بتنفيذ القرارات، فإننا نناشد الدول الأعضاء إبداء الالتزام السياسي بتنفيذ تلك القرارات بوصفها التزاما قانونيا.

وهذه المشكلة هي من أخطر المشاكل التي تواجهها الجمعية العامة، وأحد الأسباب التي أفقدتها القيادة. ولكن

البندان ١١٩ و ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

السيد دي آنتينو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): بداية، نود أن نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد الجمعية لتبادل الأفكار فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتنشيط أعمال الجمعية العامة.

فالجمعية العامة هي الجهاز الأكثر تمثيلا وديمقراطية في المنظمة. وإن وفد بلدي لعلني اقتناع راسخ بأنه يجب علينا أن نعمل بمزيد من الجدية لاستعادة الدور القيادي الذي تم التنازل عنه لأسباب مختلفة في كثير من الأحيان أو تغولت عليه هيئات أخرى. وعليه، فإننا نذكر بالأهمية القصوى لتعزيز كفاءة وشفافية وشمولية عملنا، بوصفها الركائز الأساسية لتحسين وتحسين أساليب عمل الجمعية العامة وسائر لجانها.

وينبغي الثناء على العمل والجهود المبذولة في هذا الصدد. ويتعين التشديد على العملية التي ترأسها السفير فلاديمير دروبنيك، وويلفريد إمفولا. فقد أدت جهودهما إلى اتخاذ القرار ٣٢١/٦٩، الذي يتسم بالابتكار في العديد من الجوانب، ولا سيما فيما يتعلق بعملية اختيار وتعيين الأمين العام. ونحن ممتنون لجميع الدول الأعضاء لما أبدته من مرونة وروح بناءة خلال العملية، ويجب استمرار ذلك أثناء هذه الدورة.

وتتمثل إحدى المسائل التي نرى أهمية التفكير فيها في المستقبل في ضرورة تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة. ويجب أن نكفل عدم تحويل الاستثناء إلى قاعدة. وسواء من منظور الأفراد، أم من ناحية الميزانية على حد سواء، يتعين توفير الموارد اللازمة لمكتب الرئيس لتمكينه من العمل بصورة ملائمة ويمكن التنبؤ بها. ومن الواضح أن الموارد المخصصة حاليا من الميزانية العادية غير كافية ولم تشهد زيادة كبيرة منذ

المجموعات الأربع، ومن بينها ترشيح الأمين العام وتعيينه خلال هذه الدورة السبعين للجمعية العامة.

إن القرار يشكل معلما هاما وفقا لما يلي: من خلال رسالة وجهها رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، يدعو القرار إلى تقديم طلبات لشغل منصب الأمين العام، ويطلب تعميم أسماء المرشحين على عموم الأعضاء، وعقد اجتماعات مع الدول الأعضاء، وتقديم أسماء مرشحات.

ويقف الفريق العامل أمام مفترق طرق يبشر بالخير من حيث تنشيط الجمعية العامة. وتؤكد نيكاراغوا مجددا على رؤيتها لجعل الأمم المتحدة والجمعية العامة المنتدى العالمي الرئيسي للمناقشات. ويجب أن تكون الجمعية العامة جسرا حقيقيا للتواصل مع أصحاب المصلحة في الإدارة العالمية. لذلك، من الضروري أن تكون شفافة وشاملة، حيث يمكن لكل بلد، مهما كان صغيرا، أن يشعر بأن صوته مسموع.

ولقد أصبحت لدينا بالفعل الأدوات اللازمة جِراء أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة. وتقسيم العمل محدد بوضوح في ما بين مختلف الأجهزة. ويجب احترام الأمانة تتناول مجلس الأمن المواضيع التي هي من اختصاص الجمعية العامة، وكفالة ذلك.

إن الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة تشكل توقيتا هاما، وهي تتصف بالحيوية نظرا لأهميتها بالنسبة إلى القانون الدولي، والأمن والسلام العالميين. ونأمل أن يُستفاد استفادة كاملة من هذا التوقيت التاريخي بغية إيجاد الوعي بدور الجمعية العامة وأنشطتها.

وليس بوسعنا التقليل من إنجازات الجمعية العامة وأهميتها بأي شكل من الأشكال. فتقليل دورها وأدائها يمكنه أن يثير شكوكا حول أهميتها ومصداقيتها. ويجب زيادة تعزيز صوت جميع الدول الأعضاء في المنظمة وعملية التصويت فيها لما

التحليل العميق، وساعات النقاش، والالتزامات والمفاوضات أمور تذهب كلها سدى إذا تجاهلت الدول الأعضاء القرارات التي يتم اتخاذها، ونحن لا نتمثل لها، ولا نفي بوعودنا في الجهاز الأكثر شمولا وديمقراطية الذي هو في متناول أيدينا. لذلك، لا يمكننا الشكوى من تعدي أجهزة أخرى على مهامنا، وتركنا خارج المناقشات.

السيدة أرغويللو غونثاليث (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): إننا ممتنون لعقد هذه الجلسة الهامة. فأولا وقبل كل شيء، يود وفدنا أن يهنئ سعادة السيد ولفريد إمغولا، الممثل الدائم لناميبيا، وسعادة السيد فلاديمير درونيك، الممثل الدائم لكرواتيا، على إعادة تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. ونحن نتمنى لهما كل النجاح في أداء المهام المنوطة بهما.

يؤيد وفدنا البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة **بلدان عدم الانحياز** (انظر A/70/PV.45).

إن وفدنا يكرر التزامه الراسخ بعملية تنشيط الجمعية العامة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. ونحن نريد الاستمرار في العمل بطريقة بناءة حتى يكون هذا الجهاز بجميع أبعاده الجهاز الأكثر تمثيلا وشرعية في المنظمة.

ومثلما تم تأكيده في شتى المناسبات، تعتقد نيكاراغوا أن إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة هو الشاغل الطاعني. وبغية تحقيق هذا الهدف، يجب أن نواصل اتخاذ تدابير لاستعادة سلطة الجمعية العامة، كي تعمل بوصفها الجهاز الأكثر ديمقراطية وتداوليا ومعيارية في المنظمة. لذلك، نؤكد على أهمية التنفيذ الكامل للقرار ٣٢١/٦٩، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة". ونذكر بالنهج المرن لهذا القرار واتخاذ بتوافق الآراء. واتفقنا أيضا على مواصلة استعراض

اتخاذ تلك القرارات، فهي لم تُنفذ تنفيذًا كاملاً، أو هي تحتاج إلى تعديل لأنه، حتى قبل مجرد بضعة أشهر، لم تكن هناك عملية واضحة ومحددة لهذا التعيين.

والتنفيذ أمر هام كما هو الحال مع جميع العمليات. فالقرار ٣٢١/٦٩ يتضمن لغة واضحة وقوية بشأن كيفية رؤية الأعضاء وجوب تنفيذ هذه العملية لاختيار الشخص المقبل الذي سوف يصبح الأمين العام. وتأمل كوستاريكا أن يكون الأمين العام المقبل امرأة.

وفي هذا الصدد، تهيب كوستاريكا برئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة بعث مذكرة مشتركة إلى الأعضاء في أقرب وقت ممكن، يدعوان فيها رسمياً إلى تقديم الترشيحات، مثلما ينص عليه القرار بوضوح. وينبغي لتلك الرسالة أيضاً أن تدعو الدول الأعضاء إلى التقدم بأسماء نساء لمنصب الأمين العام بحيث يتم، من ثم، إطلاق عملية مفتوحة وشفافة وشاملة.

وحالما تبدأ العملية رسمياً، ستسبح لنا الفرصة لنعلم على أساس منتظم أسماء المرشحين وسيرهم الذاتية، وكذلك إمكانية التفاعل معهم في اجتماعات غير رسمية للجمعية العامة، أو في أشكال تشمل عقد اجتماعات مع المجموعات الإقليمية - أو حتى وفقاً لصيغة آريا. ونحن نريد، وينبغي لنا أن نعرف رؤاهم وبرامج عملهم. وهذا التعيين المقبل هام للمنظمة.

علاوة على ذلك، تؤيد كوستاريكا الفكرة بوجوب أن يوصي مجلس الأمن الجمعية العامة بأكثر من مرشح واحد. ونحن سعداء لمعرفة أن عضواً دائماً في مجلس الأمن قد أعرب عن تأييده لهذا الخيار.

وطالما أن أحداً لا يشكك في شرعية الرئيس وولايته في أي بلد من بلداننا التي يُنتخب فيها ديمقراطياً، ينبغي ألا نخشى أن عملية من هذا القبيل ستؤثر في أي حال من الأحوال على الولاية المنوطة بهم.

يعود بالخير على جميع شعوبنا. وتلتزم نيكاراغوا بكل مبادرة تسمح لنا بإعادة إنشاء الأمم المتحدة، وإعادة اختراعها، وإعادة تشكيلها. ونحن نؤيد إعادة تشكيل الأمم المتحدة حتى تسود مصالح الجميع، ويصبح بإمكاننا التكلم والاصغاء في ظل ظروف متساوية كدول أعضاء.

ونختتم بكلمات ملهمة قالها رئيسنا القائد أورتيجا سافيدرا. فلتعمل الأمم المتحدة على توجيهنا نحو القيام بدورنا في كفالة الحوار، والاحترام، والتفاهم، والأمن مع السيادة، والسلام، وتحقيق مستقبل دون تدخل أو تبعية، ولكن العمل على قدم المساواة، أي مع الجميع، وللجميع، ولصالح الجميع. ولنأمل أن يتحقق ذلك.

السيد ميندوزا - غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالأسبانية): تؤيد كوستاريكا البيان (انظر A/70/PV.45) الذي أدلى به ممثل لاتيفيا باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي نشركه في رئاسة الفريق العامل المعني بالشفافية التابع لفريق المسألة والاتساق والشفافية.

يشعر وفد بلدي بالامتنان لعقد هذه المناقشة المشتركة بشأن البندين ١١٩ و ١٢٠ من جدول الأعمال، وكذلك لتعيين سفيري كرواتيا وناميبيا ميسرين لهذه الدورة التي يعقدها الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. وننوّه بعملهما الممتاز في الدورة السابقة، الذي نحن مقتنعون بأنه سيؤدي إلى تيسير إحراز تقدم كبير في الدورة الحالية.

واسمحوا لي أن أدلي بالنقاط التالية، بصفتي الوطنية، حول عملية اختيار الشخص الذي سيشغل منصب الأمين العام وتعيينه اعتباراً من عام ٢٠١٧.

أولاً، أود أن أسلط الضوء على الشعور بالحاجة الملحة إلى أنه يتعين علينا متابعة القرار ٣٢١/٦٩، وجميع القرارات ذات الصلة بعملية اختيار الأمين العام وتعيينه. وعلى الرغم من

وكون أن ميزانية المكتب لم تطرأ عليها زيادة طوال ٢٠ عاماً يبين ضالة الفكر الاستراتيجي الذي نكرسه لوظائفه والكفاءات والموارد اللازمة لكي يقوم بعمله. لذلك، يجب أن نجري نقاشاً حول نطاق صلاحياته ومستوى الأنشطة التي تتوقعها الدول الأعضاء من المكتب، بهدف إيجاد وسيلة لتعزيز المؤسسة. وفي هذا الصدد، فإن المناقشة بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين توفر لنا فرصة سانحة لا يمكن إهدارها، لأنها ستسمح لنا باتخاذ إجراءات ملموسة لتصحيح أوجه القصور السابقة.

ونرى أنه قد آن الأوان لتغيير كبير في الأمم المتحدة. ويجب أن نبدأ دون إبطاء. ولدينا كل الأدوات اللازمة تحت تصرفنا. فلنستخدمها. فقد آن الأوان.

السيدة زروق بومعزة (تونس): في البداية، يود وفدي أن يتوجه بالشكر للممثلين الدائمين لكرواتيا وناميبيا نظير الجهود الحثيثة والقيمة التي بذلها خلال رئاستهما للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجامعة الجمعية في دورتها التاسعة والستين. ويرحب بإعادة تكليفهما لرئاسة الفريق العامل خلال الدورة هذه، متمنياً لهما التوفيق في مواصلة مهامهما.

وإذ يعرب وفد بلادي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/70/PV.45)، فإنه يود الإدلاء بالملاحظات الإضافية التالية.

يؤيد وفد بلادي مواصلة نظر الفريق العامل خلال هذه الدورة في المسائل المواضيعية الأربع التي دأب على دراستها، مع التأكيد على أهمية إعطاء الأولوية خلال هذه الدورة لعملية اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة، الذي سيتم خلال عام ٢٠١٦.

وبالنسبة لتعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، يرى وفد بلادي أن تنشيط أعمال الجمعية العامة يعد من أهم مقومات

ومن شأن التصويت أن يضيف المزيد من الشرعية على الاختيار. وحتى عندما ننظر في الإنجازات العديدة التي تحققت في الدورات السابقة، ومع انطلاق الدورة القادمة، ستواصل كوستاريكا الحث على تغيير الولاية لكي تكون ولاية واحدة مدتها سبع سنوات غير قابلة للتجديد، الأمر الذي يضمن استقلالية المنصب.

ومن الأهمية بمكان أن يضطلع الشخص التالي الذي سيصبح أميناً عاماً بالسلطة الأخلاقية ويتحلى بالزاهة والشجاعة، بحيث يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بعملها بطريقة أكثر فعالية. نحن بحاجة إلى قائد قوي ومتجرد، لا يتورط في حملات أو يقدم وعوداً لا داعي لها لكي يضمن إعادة تعيينه. وعلى العكس من ذلك، يجب أن يركز الأمين العام القادم على شواغل الساعة التي تتطلب منا أقصى انتباه والعمل بشكل واضح. ولا بد أن يشارك كل الأعضاء الممثلين في الجمعية العامة في عملية الاختيار، لا أن يقتصر ذلك على الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن فحسب. ومن الضروري أن تؤدي الجمعية العامة دوراً أجمع وأقوى، كما ينبغي أن يكون الحال في أي نظام ديمقراطي.

أنا لا نود أن يُسمع صوتنا في هذه العملية فحسب، بل نريد أن نشارك فيها. وكوستاريكا تتطلع إلى انتخابات مفتوحة وشفافة على أساس الجدارة، وقابلة للتنبؤ، وتُجرى بشكل منظم ومناسب.

وفيما يتعلق بتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة، نحن مقتنعون بأنه لا بد من تحليل جدي للغاية لكيفية ضمان الشفافية وتحسين فعالية إدارة المكتب. ونعتقد أنه ينبغي أن يتوفر له حد أدنى من الموارد من الميزانية العادية بما يتوافق مع الولاية الممنوحة له من الجمعية العامة، وبما يسمح لذلك المكتب بالعمل دون أي مستوى من التبعية المالية فيما يتعلق بدولة أو جهة مانحة بعينها.

الدول الأعضاء بنتائج تلك الاجتماعات بانتظام. ونعتقد أن من المهم تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الرئيسية، ونؤيد في هذا السياق زيادة توسيع ذلك التنسيق ليشمل جداول أعمالها بغية تعزيز التكامل بينها.

أما فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، فإن وفد بلادي يرى أنه ولئن اتخذت عدة إجراءات تتعلق بتحسين أساليب عمل اللجان الرئيسية للجمعية العامة، إلا أنه من المهم التعمق في مناقشة بعض المقترحات ذات الصلة، ومن ذلك: توخي الإيجاز في القرارات والتقارير وغيرها من وثائق الأمم المتحدة، والتركيز على أن تكون ذات منحنى عملي، والنظر في طرق تجنب التكرار في مضامينها؛ وتبادل أفضل الممارسات بين مختلف اللجان، مع مراعاة خصوصيات كل لجنة وتوزيع المسؤوليات فيما بينها؛ وتجنب تداخل مواعيد اجتماعات اللجان الرئيسية والمناقشات العامة للجمعية العامة فيما يتعلق بالبنود ذات الصلة.

وفيما يخص عملية اختيار وتعيين الأمين العام التي ستجرى في العام القادم، فإن وفد بلادي يرحب بالتوافق الحاصل خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة حول تعميم رسالة مشتركة يتم من خلالها دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم أسماء مرشحيها في الوقت المناسب، وتوضيح العملية برمتها، فضلاً عن قرار تعميم أسماء المرشحين وسيرتهم الذاتية بصورة مستمرة. ونتطلع في هذا الإطار إلى تنسيق مجلس الأمن عن كثب مع رئيس الجمعية العامة بقصد الشروع رسمياً في هذه العملية في أقرب وقت ممكن.

ونؤكد أيضاً على أهمية التنفيذ الكامل لما ورد في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وآخرها القرار ٣٢١/٦٩، وبالخصوص على دور الجمعية العامة في عملية اختيار وتعيين الأمين العام الجديد التي ينبغي أن تكون شفافة وشاملة وتضمن إشراك كل الدول الأعضاء في مختلف مراحلها، مع مراعاة مبدأ التداول بين

الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بوصفها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات العامة، والأكثر تمثيلية في الأمم المتحدة، فضلاً عن دورها المحوري في وضع المعايير وتدوين القانون الدولي والمسائل المتعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية. وإننا نؤكد على أهمية بذل مزيد من الجهود لتعزيز دور هذه الهيئة وسلطتها وضرورة المضي قدماً في مسار تنشيط أعمالها. وفي نفس السياق، ينبغي مواصلة استعراض قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، باعتبارها مقياساً أساسياً للتقدم المحرز في هذا المسار.

كما يعتقد وفد بلادي أن تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها يتطلب مواصلة إدراج القضايا الملحة ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للمجتمع الدولي على جدول أعمالها، ويقتضي أيضاً مواكبة هذه الهيئة للتحديات الراهنة، ولعل من أهمها المضي قدماً في تنفيذ التزاماتنا الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) وزيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. ونؤكد في نفس الإطار على أهمية تنظيم الجمعية العامة لمناقشات مواضيعية باعتبارها أداة تفاعلية تتيح لنا تبادل الآراء بشأن مسائل آنية بالغة الأهمية للمجتمع الدولي. ونحن على يقين من أن إجراء هذه المناقشات سيتواصل في ظل الرئاسة الحالية للدورة السبعين للجمعية العامة. كما نتطلع إلى أن تفضي هذه المناقشات إلى نتائج ملموسة ومحددة، مع أهمية إيلاء الاهتمام اللازم لتابعاتها.

وعلى صعيد آخر، فإننا نؤكد على أهمية مواصلة تحسين مضامين التقارير السنوية لمجلس الأمن المقدمة إلى الجمعية العامة، حتى تكون أكثر شمولاً وتحليلية، بما يعكس السياق الذي اتخذت فيه قرارات المجلس والحالات التي لم يتم فيها التوصل إلى حل مسائل معينة.

من جهة أخرى، فإننا نشدد على أهمية عقد لقاءات دورية بين رؤساء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وإبلاغ

كما دأبت على ذلك منذ البداية. وبما أن الأمم المتحدة تواجه أنواعا جديدة من المشاكل والتحديات، فإن أدوارها تزايدت وتنوعت، حيث باتت تستدعي سبلا جديدة للعمل، وأيضا مصادر جديدة للتمويل.

وأثناء المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، ركّز قادة العالم أساسا على إصلاح الأمم المتحدة حتى تكون المنظمة قادرة على تنفيذ ولايتها بشكل فعال، وتأتي انعكاسا للحقائق الجغرافية والسياسية لعالم اليوم، وتعزز السلم والأمن الدوليين، وتكافح ظاهرة الإرهاب، وتوطد وسائل منع نشوب الأزمات والصراعات ومكافحة ظهورها من جديد، وتحول دون تدهور بيئتنا وتنوعنا البيولوجي. ومن شأن تحقيق تلك الأهداف أن يمكننا بالتأكيد من جعل الهيئة التداولية الرئيسية هيئة قوية، وموضع ثقة، وفعالة وتكون قادرة على التصدي للتحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين، والمساهمة في بناء عالم أفضل، وهو عالم سلمي وأكثر ازدهارا وأكثر عدلا.

والقرار ٣٢١/٦٩، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١١ أيلول/سبتمبر، خطوة كبرى إلى الأمام نظرا لروح التوافق والمرونة التي أبدتها الوفود خلال المفاوضات. ومن الممكن بالتأكيد إحراز تقدم ملموس في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة - بشأن أساليب عملها على وجه الخصوص - وهذا يتطلب من رؤساء وأعضاء مكاتب اللجان الرئيسية أن تجري مشاوراتها مع الدول الأعضاء بشكل أفضل، حتى تتمكن من تحسين عمل اللجان. وندعو الأمين العام ورؤساء اللجان الرئيسية إلى تنسيق عملهم على نحو أفضل من أجل تحسين الطبيعة التفاعلية للعلاقة بينهما. ونذكر بقرار المضي في انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل ستة أشهر من تولّي مهامهم، بما في ذلك أثناء الدورة السبعين.

وبما يتجاوز أساليب العمل، نود أيضا أن نذكر بأن الموضوع الذي استرعى معظم الاهتمام هذا العام هو أساسا عملية اختيار

مختلف المجموعات الإقليمية والمساواة بين الجنسين. ونحن على ثقة تامة بأن هناك عدداً من المرشحات المؤهلات لتقلد منصب الأمين العام للأمم المتحدة. ونؤكد على أهمية إدراج أسماء نسائية ضمن قائمة المرشحين، خاصة وأنه لم تعين أي امرأة في هذا المنصب منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاماً.

أما بالنسبة إلى تعزيز الدعم لمكتب رئيس الجمعية العامة، فإننا نرى أنه من الضروري توفير الدعم المالي والبشري الكافي لرئيس الجمعية العامة، حتى يتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته المتزايدة على أحسن وجه، وحتى لا يشكل تولّي هذا المنصب عبئا إضافيا على الدول المحدودة الموارد. كما نؤكد على أهمية المزيد من تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة، ونقل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من رئاسة إلى أخرى، بما يضمن الإدارة الناجعة لكل رئاسة للجمعية العامة.

وفي الختام، يود وفدي أن يجدد دعم بلدي لقرار الجمعية ٣٢١/٦٩ الذي تم اتخاذه في أيلول/سبتمبر الفائت، والذي يقضي بإنشاء فريق عامل للجمعية العامة يُعنى بتنشيط أعمالها خلال هذه الدورة. وتطلع إلى أن يكون مشروع برنامج عمله لهذه الدورة متوازنا ودقيقا ومضبوطا بجدول زمني واضح.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفد بلدي أن يهنئ السيد فلاديمير درونيك والسيد ولفريد إمفولا، الممثلين الدائمين لكرواتيا وناميبيا على التوالي، لإعادة تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال دورتها السبعين. ونحن نشيد بجهودهما الهائلة والبناءة والدؤوبة خلال المفاوضات. وإننا نؤكد لهما على تعاوننا الكامل معهما.

ويؤيد وفدي البيان (انظر A/70/PV.45) الذي تم الادلاء به نيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة هي جزء من الجهود الكبيرة لإصلاح الأمم المتحدة، وتشكل قوة دافعة،

عدم الانحياز (انظر A/70/PV.45). كما يود وفد بلدي أن يتقدم إليكم بالشكر على عقد جلسة لأجل مناقشة مسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة وتطبيق قرارات الأمم المتحدة.

يرحب وفد بلدي باستمرار الممثل الدائم لكرواتيا والسفير الدائم لناميبيا على رأس الفريق العامل المخصص لتنشيط أعمال الجمعية العامة، ونشكرهما على كل الجهود المبذولة في ذلك الخصوص. كما يود أن يعرب عن ترحيبه الكامل باتخاذ قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢١ المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة"، وخاصة الجزء المتعلق باختيار الأمين العام للأمم المتحدة وتعيينه، ودور الجمعية العامة حيال ذلك. وكذلك نرحب بتفعيل دوركم في هذه العملية، ونؤكد على أن تلك العملية يجب أن تجري وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبشفافية كاملة، وبمشاركة جميع أعضاء المنظمة. ونؤكد أيضا على ضرورة الالتزام التام بجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بقواعد وقوانين مسألة اختيار الأمين العام للأمم المتحدة وتعيينه، بما في ذلك القرار المذكور.

إن مسألة اختيار الأمين العام للأمم المتحدة المقبل وتعيينه تثير انشغال العديد من الدول الأعضاء هذا العام. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يوضح أنه ينبغي الالتزام العملي بقواعد العمل الخاصة بالجمعية العامة، بما فيها المادة ١٤١ ذات الصلة بعملية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة وتعيينه. كما نشير إلى أهمية أن يتطرق الفريق العامل المخصص لمسألة تنشيط أعمال الجمعية العامة إلى هذه الجزئية، من أجل ضمان أوسع مشاركة للدول الأعضاء في تلك العملية.

وتعلمون أنه بحلول الذكرى السنوية السبعين لمنظمة الأمم المتحدة، جرى العديد من التغييرات الجيوسياسية والأمنية والإنسانية، الأمر الذي ضاعف عوامل التهديد للسلم والأمن الدولي، والذي يستوجب إجراء عملية مراجعة شاملة في المنظمة. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بمبادرة الأمين العام الأخيرة

الأمين العام، التي طرحت ابتكارات رئيسية في إجراءات الاختيار. كما يرحب وفدي بالتدبير ذي الصلة ويؤيده بشدة، وهو يقضي بتوجيه رسالة مشتركة من رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى جميع الدول الأعضاء، لدعوة المرشحين إلى منصب الأمين العام، والابلاغ بانتظام عن أسماء هؤلاء المرشحين الذين سوف يتفاعلون مع الدول الأعضاء في الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، يشجع وفدي المرشحين على تقديم ترشيحاتهم رسميا في الوقت المناسب، حيث لا تكون هناك حاجة إلى الاسراع في تبادل الأفكار مع الدول الأعضاء. ويؤيد وفدي أيضا مبدأ التوزيع الجغرافي، الذي ينبغي أن يكون أكثر توازنا، فضلا عن مبدأ المساواة بين الجنسين، الذي ينبغي بالتأكيد أخذه في الحسبان. وأخيرا، يعتقد وفدي أن من شأن عملية ديمقراطية، وشفافة، وشاملة، إذا أتت ثمارها، أن تشكل نقطة تحول هامة في اختيار الأمين العام المقبل. ووفدي على استعداد للعمل إلى جانب الوفود الأخرى من أجل المشاركة في هذه العملية بصورة بناءة.

وبالنسبة إلى نقطة أخرى، من المهم ملاحظة أن دور رئيس الجمعية العامة وأنشطته قد شهدا تطورا على مر السنين، وأن الجمعية تنظر بشكل متزايد في مسائل تتعلق بالتحديات العالمية. لذلك، من الضروري تزويد مكتب الرئيس بالموظفين المناسبين والموارد اللازمة، ولا سيما الموارد المالية لتحديد، حتى يكون قادرا على تنفيذ مهام ولايته بفعالية وكفاءة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي الحفاظ على الذاكرة المؤسسية لهذا المكتب.

وفي الختام، يكرر وفد بلدي أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه، فإن عملية التنشيط المستكملة لا تزال بعيدة المنال. إنها تتطلب التزام جميع الدول الأعضاء، وإرادة سياسية ثابتة من أجل التركيز على تعددية الأطراف وأهدافها النبيلة، التي نؤيدها جميعا.

السيد محمد (السودان): السيد الرئيس، يؤيد وفد بلدي البيان الذي قدّمته الجزائر نيابة عن الدول الأعضاء في حركة

بوسعه تحقيق مهامه بفعالية. ولعلنا نعمل أيضا على تحسين التنسيق في العمل بين الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الثانية بغية الوفاء بولاية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورصد تنفيذها.

وينبغي أن نواصل إجراء مناقشات مواضيعية رفيعة المستوى. ومع ذلك، ينبغي للجمعية العامة أن تنظّم أحداثا أقل مما فعلت في الماضي - ليس من أجل تأمين مشاركة أكبر لقادتنا فحسب، ولكن أيضا من أجل السماح لبلد صغير مثل بلدنا بأن يكون أكثر انخراطا في هذه المساعي.

ويمكننا تحسين أساليب عمل الجمعية العامة ومختلف اللجان بتبسيط عبء عملها، من خلال مشاريع قرارات تصدر مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات، وتنسيق العديد من الأحداث بطريقة تسمح بمشاركة أكبر لجميع بعثاتنا. وبوسعنا أن نحاول الانخراط في جلسات كهذه مع قدر أكبر من التفاعل، وقدر أقل من الخطب الرسمية. ومن شأن القيام بذلك أن يهيئ بيئة أكثر ملاءمة، ومسارا أكثر تسارعا لمداولاتنا.

وفي حين أن الجمعية العامة ينبغي ألا تكون بديلا من مجلس الأمن في اختيار المرشحين لمنصب الأمين العام، ينبغي أن نسعى إلى تنفيذ القرار ٣٢١/٦٩، لا سيما من خلال عقد اجتماعات غير رسمية مع المرشحين.

وينبغي لنا أن نواصل الممارسة الجيدة التي تقضي بأن يقدم الأمين العام إحاطات إعلامية غير رسمية بشأن أنشطته خلال السفر وبشأن أولوياته. وتحت قيادة الرئيس المقتردة، يمكننا أن ندفع بإصلاح مجلس الأمن قدما. ونأمل أن يجري احتضان هذا الإصلاح بالغالبية العظمى من الأعضاء أو بتوافق الآراء. وبغية تحسين الوضع المالي للأمم المتحدة، ينبغي لنا إعداد ميزانيات الأمم المتحدة بدقة، ورصد النفقات الفعلية بعناية.

في الختام، وعلى غرار العديد من البلدان الصغيرة الأخرى ذات الموارد المحدودة والبعثات المتواضعة، تسعى سان مارينو

التي تقضي بتعيين الفريق المستقل الرفيع المستوى بقيادة الرئيس السابق لتي مور - ليشتي، السيد هوزي راموس - هورتا، بشأن مراجعة عمليات السلام للأمم المتحدة، وبالتقرير الذي أصدره الفريق في حزيران/يونيه المنصرم (انظر A/70/95). وأود أن أؤكد على أن وفد بلدي سينخرط في العمل المتعلق بذلك خلال المرحلة المقبلة، مع أهمية توظيف جميع التوصيات الصادرة والعمل على تطبيقها في لجان الأمم المتحدة وأجهزتها المناسبة، كاللجنة الرابعة واللجنة الخامسة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

إن هناك واجبا على جميع أعضاء هذه المنظمة، وهم بالطبع يتمتعون بعضوية الجمعية العامة التي نعلم جميعا أنها أعلى سلطة في المنظمة، يقضي بالحفاظ على صلاحيتها الواضحة في الميثاق، وصلاحيتها العملية التي اكتسبتها في العقود الثلاثة التي تلت إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، خاصة ما يتعلق بولايتها على عمليات حفظ السلام. ونود أن نشير إلى مخاطر التعدي على عمل الجمعية العامة وصلاحيتها، وهي المخاطر التي تعاني منها الدول النامية بصفة خاصة.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الممثلين الدائمين لكرواتيا وناميبيا على تعيينهما رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

إن سان مارينو تؤمن بأهم متحدة قوية وبقيمها العالمية. والجمعية العامة هي في محور السلطة وعملية صنع القرار في منظومة الأمم المتحدة. ولقد اتخذ على مر السنين العديد من القرارات المتعلقة بتنشيط أعمال الجمعية العامة، فتحسنت أعمال هذه الهيئة الهامة جدا. وأود أن أذكر بإيجاز بعض العناصر التي يمكن أن نركز اهتمامنا عليها.

نحن بإمكاننا أن نعطي رئيس الجمعية العامة مزيدا من السلطة في الدور الذي يؤديه، ومزيدا من الموارد البشرية والمالية لمكتب رئيس الجمعية العامة، بغية التأكد من أن يكون

لقد أحطنا علما مع الانتباه الشديد جدا بالمناقشة التي جرت يوم أمس وتجري اليوم، وسوف نتخذ كل ما تم ذكره كمبادئ توجيهية لعملنا المقبل. ونحن نبقي، كما الحال دائما، تحت تصرف الدول الأعضاء للتشاور، وتبادل الآراء، واستكشاف الأفكار الجديدة في الأشهر المقبلة.

إن الرئيسين المشاركين يلاحظان وجود اهتمام لدى الدول الأعضاء بتبادل الآراء حول موضوع مكتب رئيس الجمعية العامة، وشفافيته، وجوانب تمويله، ولا سيما الاستماع إلى آراء رئيس الجمعية العامة بشأن هذه المسألة بالذات. لذلك، يفكر الرئيسان المشاركون في تنظيم بعض المناقشات غير الرسمية المتعلقة بذلك خلال هذا العام. فهذه المسألة هامة، لأن تبادل وجهات النظر بشكل غير رسمي سيعود بالفائدة الجمة على الرئيسين المشاركين تجاه تحديد السبيل الأفضل الذي يمضي بنا إلى الأمام.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إننا نتطلع إلى سنة مثمرة أخرى من المداولات في الفريق العامل المخصص. ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا الكامل لتكليفنا بهذه المهمة ذات الأهمية في دورة الجمعية العامة هذه. ونتطلع أيضا إلى مشاركة الدول الأعضاء مشاركة إيجابية وفعالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١١٩ و ١٢٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة ظهرا.

إلى أن تكون الجمعية العامة أكثر كفاءة، وأكثر فعالية، وأكثر يسرا في خدماتها.

السيد دروبنيك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني الإدلاء ببيان مشترك مقتضب بالنيابة عن الممثل الدائم لناميبيا، السفير ويلفريد إمفولا، وباسمي شخصيا.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشكر رئيس الجمعية العامة على إعادة تعييننا رئيسين مشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة. إننا نشعر بشرف عظيم لمواصلتنا تيسير هذه العملية الحيوية والهامة والبعيدة الأثر. ونشكر الدول الأعضاء كافة على كلماتها الرقيقة المفعمة بالثناء والدعم.

من الواضح أن هناك اعترافا واسع النطاق بأن القرار ٣٢١/٦٩ يمثل نجاحا لنا جميعا - للأمم المتحدة والدول الأعضاء على حد سواء - فهو بمثابة خير دليل على مدى ما يمكن تحقيقه من خلال العمل البناء الذي يتوخى الإصلاح، ويقوم على توافق الآراء. ولقد جاء نتيجة استعداد الدول الأعضاء للمشاركة في مناقشة شاملة وموضوعية حول العديد من المسائل الهامة بشأن موضوع تنشيط الجمعية العامة، ولا سيما تلك المتعلقة باختيار الأمين العام وتعيينه. والواضح أنه خلال الدورة التاسعة والستين، تمت بنجاح معالجة مسائل معينة وتوفير حلول ملائمة وفعالة. ومن ناحية أخرى، هناك بعض المسائل التي لا يزال يتعين معالجتها بشكل صحيح أثناء هذه الدورة وما بعدها.

وبناء على طلب رئيس الجمعية العامة، سوف يركز الرئيسان المشاركون بشكل خاص خلال الدورة السبعين على مسألة الشفافية والكفاءة والمساءلة في عمل مكتب رئيس الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نولي الاهتمام الواجب والكامل لجميع المجموعات الأخرى المدرجة في خطة تنشيط الجمعية العامة، مع مراعاة أحدث تقرير للفريق العامل المخصص (A/69/1007)، الذي يمثل نقطة انطلاق هامة تجاه بعض الجوانب من مناقشاتنا المستقبلية، ويظل نقطة مرجعية لنا.